مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٢٤٥

الثلاثاء، ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد بلِس
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيدة أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تشاو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دَن

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أوروبا وأفريقيا (٨ إلى ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أوروبا وأفريقيا (٨ إلى ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من ممثلي أستراليا وشيلي والولايات المتحدة الأمريكية ووفدي بشأن بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أوروبا وأفريقيا.

السيد بلِس (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أقدم تقريراً موجزاً بشأن زيارة المجلس إلى بلجيكا يومي ٩ و ١٠ آب/أغسطس، وهي المرحلة الأولى من زيارتنا إلى أوروبا وأفريقيا مؤخراً. والغرض من زيارتنا إلى بلجيكا إحياء ذكرى مرور مائة عام على بدء الحرب العالمية الأولى، وإحياء ذكرى كل من خدموا بلادهم خلال ذلك الصراع واستخلاص الدروس المستفادة من الصراع التي يمكن أن تساعد مجلس الأمن في الاضطلاع بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

كانت زيارتنا لبلدة دينانت، موقع مذبحة وقعت في أوائل الحرب العالمية الأولى، بمثابة بداية حزينة. ففي ٢٣ آب/أغسطس ١٩١٤، قتل ٦٧٤ مدنياً في هجوم متعمد للقوات الألمانية الغازية. وطاف المجلس بأرجاء المتحف الذي يخلد ذكرى ذلك الحادث، وعلمنا أنه في عام ٢٠٠١، أي بعد ٨٧ عاماً على الحادث، أقيمت مراسم مصالحة، حيث اعتذرت ألمانيا رسمياً لأهالي دينانت عن الهجوم.

وزيارة المجلس إلى مدينة لوفين أكدت على الأهمية البالغة لحماية التراث الثقافي في أوقات النزاع المسلح. وفي آب/أغسطس ١٩١٤، صدمت العالم أنباء التدمير المتعمد لمكتبة جامعة لوفين التي يرجع تاريخها إلى ٦٠٠ عام وتحتوي على مجموعة فريدة تضم ٣٠٠ ٠٠٠ مجلد. وإعادة البناء المذهلة لذلك المبنى جعلته منبراً لمناقشة محفزة بين أعضاء المجلس والخبراء الأكاديميين حول الدروس المستفادة من الحرب العالمية الأولى، ومنع نشوب النزاع ونُهُج المصالحة.

وكان احتفال ”الموقع الأخير“ عند بوابة مينين في إبرس عشية يوم ٩ آب/أغسطس ملهماً. والمراسم القصيرة والقوية، التي تتألف من إنشاد ترنيمة ”الموقع الأخير“ في ذكرى أولئك الذين سقطوا في الحرب العالمية الأولى ووضع أكاليل الزهور، تقام كل مساء منذ عام ١٩٢٨– وذلك عمل رائع لتخليد الذكرى من جانب السكان في ابرس والشعب في بلجيكا. وقيام أستراليا والمملكة المتحدة بوضع إكليل من الزهور نيابة عن مجلس الأمن يشكل عملاً رسمياً لإحياء ذكرى من سقطوا ضحية ذلك الصراع.

وزيارة المجلس لمقبرة ليسنتوك العسكرية على مشارف ابرس، في ١٠ آب/أغسطس، أكدت العواقب المروعة للنزاع المسلح. فالمقبرة تضم مدافن أكثر من ٧٠٠ ١٠ جندي قتلوا في الحرب العالمية الأولى. وزيارتنا لمتحف ”إن فلاندرز فيلد“ قدمت دليلاً آخر على حجم الدمار الذي خلفه ذلك الصراع وتذكرة جلية بأنه رغم ما قيل من أنها ”الحرب التي ستنهي كل الحروب“، فقد تكررت النزاعات المسلحة خلال المائة عام اللاحقة.

المكون الأخير من زيارتنا إلى بلجيكا – زيارة قاعدة بولكابل العسكرية، حيث يستمر تفكيك الأسلحة الكيميائية من الحرب العالمية الأولى وتدميرها – يسلط الضوء على الأثر المدمر لتلك الأسلحة. فبعد قرابة ١٠٠ عام من استخدامها لأول مرة، ما زال يجري الكشف عن مخلفات من الحرب العالمية الأولى كل يوم. وكان ذلك تذكرة للمجلس في الوقت المناسب

بالحاجة إلى ضمان القضاء التام على جميع الأسلحة الكيميائية وتعزيز الحظر المطلق على استخدامها.

لقد أكدت زيارة بلجيكا للمجلس بشكل صارخ العبث الكامن للنزاع المسلح والنطاق الهائل للخسائر في الحرب العالمية الأولى. وشهد المجلس الالتزام الرائع من قبل الشعب البلجيكي بالاحتفال وبأهمية حماية التراث الثقافي. وكان لزاماً علينا أن نسترجع السطر الأول من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة – ”وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف“. وبشكل حاسم، تولد لدينا الدافع للتفكير في ما يمكن للمجلس أن يفعله، ويجب أن يفعله، للاضطلاع بمسؤولياته عن منع نشوب النزاعات بشكل فعال.

ختاماً، أود أن أعرب عن خالص شكر مجلس الأمن لحكومة وشعب بلجيكا، ولرؤساء البلديات في دينانت ولوفين وابرس، وللممثل الدائم لبلجيكا، السفير فرانكينت، وبعثتها، وللزملاء في الأمانة العامة الذين سهلوا زيارتنا. وأود أيضاً أن أشكر المملكة المتحدة لترتيب الزيارة وإسنادها إلى أستراليا شرف التشارك في قيادة المكون البلجيكي.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم، وأشكر شعبة شؤون مجلس الأمن، التي جعلت هذه البعثة التاريخية أمراً ممكناً.

سأقدم التقرير الآن نيابة عن وفدي شيلي ولكسمبرغ، اللذين تشاركا في قيادة مكون لاهاي في بعثة مجلس الأمن.

في يوم الاثنين، الموافق ١١ آب/أغسطس، عقد أعضاء مجلس الأمن اجتماعاً في قصر السلام، في لاهاي، حيث تبادلوا الأفكار مع القاضي بيتر تومكا، رئيس محكمة العدل الدولية، والقضاة كريستوفر غرينوود وخوان دونوغو وجورجيو غايا وجوليا سيبوتندي، بالإضافة إلى مسجل المحكمة، السيد فيليب كوفرور. وكان الغرض من الاجتماع التعبير عن دعم مجلس الأمن لعمل محكمة العدل الدولية والحصول على معلومات مستكملة بشأن الحالات المنظورة أمامها وغيرها من التطورات. وشيلي، التي تشاركت رئاسة الاجتماع، أعربت عن تقديرها لفرصة التفاعل النشط بين أعضاء الهيئتين الرئيسيتين.

ورحب رئيس محكمة العدل الدولية بالزيارة وذكر أن المحكمة تدعم عمل المجلس من خلال القانون الدولي، مشيرا إلى التطور الجاري والتاريخي للقضايا التي تخضع لنظر المحكمة. وشدد على أنه بالإضافة إلى المواضيع التقليدية مثل السيادة ومسائل تعيين الحدود، كرست محكمة العدل الدولية نفسها لمعالجة المسائل المستجدة.

وتناولت المناقشة اعتراف الدول الأعضاء بالاختصاص الإلزامي للمحكمة وتنفيذ الأحكام الصادرة عنها، والتي أكد محاورو المحكمة بشأنها أن معظم الأحكام واجبة النفاذ على الفور. وذكروا أيضا أمثلة لأحكام جرى تنفيذها بنجاح مؤخرا. وأبدى بعض أعضاء المجلس اهتماما بالعلاقة بين المحكمة والمحاكم الدولية الأخرى، مثل المحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الدولية لقانون البحار. وأشار البعض الآخر إلى الوظائف الاستشارية لمحكمة العدل الدولية.

وأكد أعضاء مجلس الأمن من جديد دعمهم للعمل الذي تقوم به محكمة العدل الدولية، وأشاروا إلى أهمية استمرار التعاون عن طريق الترتيب لمناسبات مماثلة، والتي يُحتمل عقد الاجتماع المقبل في إطارها في نيويورك.

وعقد أعضاء مجلس الأمن اجتماعا مع القضاة وممثلين عن المحاكم الجنائية الدولية والمحاكم التي أنشئت في لاهاي بموجب ولاية صادرة عن مجلس الأمن أو بدعم منه. واستهدف الاجتماع إعادة التأكيد على علاقة مجلس الأمن مع تلك المحاكم والحصول على معلومات مستكملة مباشرة عن أنشطتها. وسلطت شيلي، بصفتها الرئيس المشارك لذلك الاجتماع، الضوء على عمل

المحاكم الذي أسهم في بلورة مجال معين من مجالات القانون الجنائي الدولي وفي مكافحة الإفلات من العقاب.

وقد قال رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إن إنشاء محاكم خاصة يمثل التزاما من جانب مجلس الأمن بالعدالة الدولية. وأشار الرئيس أيضا إلى استراتيجية الإنجاز التي تتبعها المحكمة للانتهاء من القضايا المعروضة عليها. وفي الوقت نفسه، فإن رئيس المحكمة الخاصة للبنان ذكر أن عمله ذو صلة بتعزيز سيادة القانون ومكافحة الإرهاب من منظور العدالة الدولية. وفيما يتعلق بمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، ناقش المحاورون التحديات الراهنة. وتم تناول مسألة تمويل المحاكم وجرى تبادل الآراء بشأن استقلال المحاكم. ورحب أعضاء مجلس الأمن والقضاة وممثلو المحاكم باحتمال استمرار التعاون.

وفيما يتعلق بالاجتماع مع المحكمة الجنائية الدولية، فقد تبادل أعضاء مجلس الأمن الآراء مع القاضي سانغ – هيون سونغ، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، والسيد جيمس ستيوارت نائب المدعي العام للمحكمة والسيد هرمان فون هيبل رئيس قلم المحكمة، وكذلك مع مدير مكتب الرئيس ورئيس شعبة الولاية القضائية والتكامل والتعاون. وكان الغرض من الاجتماع هو إعادة التأكيد على العلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، والحصول على تقرير مستكمل عن عملها والنظر في التفاعل بين مجلس الأمن والمحكمة. وسلط الرئيس سونغ الضوء على إسهام محكمة العدل الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب ومنع وقوع الفظائع الجماعية. وقال إن بإمكان مجلس الأمن أن يستغل مكانته الفريدة لدعم المحكمة والنظام الدولي للعدالة.

وركز المحاورون الثلاثة من المحكمة في ملاحظاتهم على مختلف الاقتراحات لتوثيق التعاون بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية. وشددوا على أهمية توسيع نطاق الاتصالات بين الهيئتين، لا سيما عندما يتناول مجلس الأمن الحالات التي تجري فيها المحكمة تحقيقات أولية. كما قالوا إنه سيكون من المفيد إشراك المحكمة في المناقشات المواضيعية للمجلس، لا يما عند نظرها في مسألة العنف الجنسي في حالات النزاع أو مسألة الأطفال في النزاعات المسلحة. ومن الممكن أن يؤدي تحسين الاتصالات فيما يتعلق بالجزاءات والأوضاع السائدة في البلدان إلى زيادة أوجه التآزر عما هي عليه حاليا بين مجلس الأمن والمحكمة. وشدد محاورو المحكمة على الحاجة إلى الدعم الفعال لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تحيل حالات إلى محكمة العدل الدولية. ومن الواضح أن المحكمة تعتمد على تعاون الدول الأعضاء.

وأعرب محاورو المحكمة عن ارتياحهم للدعم المقدم للعدالة الدولية ولعمل المحكمة، والمنصوص عليه في الولايات التي ينيطها مجلس بالبعثات، مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأخيرا، فقد رحبوا بأي مبادرة من المجلس لدعم طلبات التعاون مع المحكمة. وذُكر أن المحكمة بعثت عدة رسائل إلى المجلس فيما يتعلق بالتحقق من عدم تعاون الدول الأعضاء، تتعلق كلها بالحالة في دارفور.

وتبادل أعضاء مجلس الأمن الآراء مع نائب المدير العام، يرافقه مدير مكتب المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسيد مالك أزهر إيلاهي، المستشار السياسي للمدير العام ورئيس بعثة تقصي الحقائق في سوريا، بشأن الادعاء باستخدام مواد كيميائية سامة قيل إنها غاز الكلور. وكان الهدف من الاجتماع هو التقدم بالشكر إلى مجلس الأمن على التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمة. ومن أمثلة هذا التعاون البعثة المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة والتي أنشئت من أجل تنفيذ

القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وبالتالي تمكين المجلس من الحصول على معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وشكر نائب المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المجلس على تهانيه وقدم تقريرا مستكملا عن إزالة الأسلحة الكيميائية في سوريا وتدميرها. وردا على الأسئلة التي طرحها أعضاء المجلس بشأن الموعد النهائي لتدمير المرافق الإثني عشر لإنتاج الأسلحة الكيميائية، ذكر المحاورون من المنظمة أن التدمير سيكتمل بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٥، ولكنه لا يزال يمثل عملية معقدة. فلا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، وسيواصل المدير العام للمنظمة تقديم معلومات مستكملة عن ذلك العمل في تقاريره المرفوعة إلى مجلس الأمن. ولا يزال الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة هاما لإدارة المسائل الأمنية.

وشدد نائب المدير العام على أن هناك العديد من الدروس التي يتعين استخلاصها من البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وتواصل بعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة في سوريا، بشأن الادعاء باستخدام المواد الكيميائية السامة التي يقال إنها غاز الكلور، عملها ومن المتوقع أن تقدم تقريرا في وقت قريب، في حين لا تزال سلامة موظفي البعثة هي الأولوية القصوى.

وذكر نائب المدير العام بالولاية الواضحة المسندة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا، ألا وهي، ضمان التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية، لا أكثر ولا أقل. وإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بسوريا، فإن المنظمة مهتمة بإضفاء طابع عالمي على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وأخيرا، تقدم أعضاء مجلس الأمن بجزيل الشكر إلى حكومة مملكة هولندا على كرم ضيافتها وعلى تيسير زيارتهم الأولى إلى لاهاي. وأثناء الزيارة، ناقش أعضاء مجلس الأمن المسائل ذات الاهتمام المشترك مع الحكومة الهولندية. وقد استقبلتهم الأمينة العامة لوزارة الشؤون الخارجية في هولندا، سعادة السيدة رينيه يونز – بوس، واستقبلهم في وقت لاحق رئيس الوزراء، دولة السيد مارك روت، الذي شكر مجلس الأمن على اتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) في أعقاب إسقاط الطائرة التابعة لشركة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها رقم MH-17 في أوكرانيا.

وتخليدا لذكرى ضحايا إسقاط الطائرة التابعة للخطوط الماليزية وللإعراب عن التعازي لأسر الضحايا، وضع أعضاء مجلس الأمن إكليلا على النصب التذكاري للرحلة MH-17 في مطار شيبول قبل مغادرتهم متوجهين إلى أفريقيا.

السيد دَنّ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم وعلى تنظيم هذه البعثة القيمة للغاية لمجلس الأمن. وبالنيابة عن السفيرة باور، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على الإسهام في الزيارة البناءة وحسنة التوقيت إلى جنوب السودان. وأتقدم بشكر خاص إلى السفير غاسانا وأعضاء الوفد الرواندي على شراكتهم القوية بصفتهم الرؤساء المشاركين لذلك الجزء من الرحلة.

إن المجلس صديق قديم لجنوب السودان. لذلك، من المناسب ومن باب العدل وصف الزيارة بأنها زيارة عاجلة، بالنظر إلى الأزمة السياسية والإنسانية والأمنية المتفاقمة التي تتابع فصولها هناك. وخلال أقل من ٢٤ ساعة على أرض الواقع، تمكنا من الاستماع إلى العديد من أصحاب المصلحة الرئيسيين والإعراب عن قلق المجلس إزاء المسار الذي اتخذته الأحداث.

وتبادلنا الآراء على نحو صريح وجريء مع الرئيس كير وريك ماشار وكبار مستشاريهما، وأبلغناهم عددا من الرسائل الهامة، بما في ذلك أنه ليس هناك حل عسكري، ويجب التوقف عن القتال؛ وأن الوقت قد حان لاستئناف محادثات السلام بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ووضع خطط لتشكيل حكومة انتقالية بغية تحقيق الوحدة الوطنية؛ وأنه يجب إخضاع

مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان للمساءلة؛ وأنه يجب احترام بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والتعاون معها، بما في ذلك عدم التدخل بوصول المساعدات الإنسانية. وأشرنا أيضا بوضوح أن المجلس مستعد لأن يفرض على مفسدي عملية السلام عواقب وخيمة. وفي ختام تلك المناقشات، شعرنا بالأمل من دون الوثوق بأن هؤلاء القادة سيتخذون إجراءات إيجابية.

وفي أحد أجزاء الرحلة الأكثر إثارة، سافر المجلس ٣٢٥ ميلا إلى ملكال في الشمال، بغية معايشته مباشرة محنة المشردين داخليا. لكم أن تتخيلوا ٠٠٠ ١٧ مدني من جميع المجموعات العرقية والتركيبات السكانية يعيشون في ظل أصعب الظروف داخل معسكر لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لحماية المدنيين. لقد شعرنا بالذهول تجاه قدرتهم على التحمّل، بينما كانوا يناقشون المجلس بشأن أمور سياسة وأمنية وقيادة المرأة، كل ذلك مع الدفاع عن قضيتهم الآيلة إلى تحقيق السلام.

وبالمثل، سمعنا رسائل واضحة جدا من المجتمع المدني القائم على الإيمان والقيادات النسائية خلال اجتماع انعقد في جوبا. وشدّد القادة في ذلك الحوار على أهمية إجراء محادثات سياسية شاملة. كذلك، دعوا زعماءهم إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية لمكافحة سوء التغذية الحاد، والالتزام بالمساءلة الكاملة، ووقف الحرب الآن.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي عن جنوب السودان بالإبلاغ أن الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام، إلين مارغريث لوي، انضمت إلى البرنامج بصفتها المعينة قبل البدء رسميا بالعمل في ١ أيلول/سبتمبر. واستطعنا أن نقدّم دعمنا القوي لها طوال فترة الزيارة. كذلك تمكّنا من رؤية قائد القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الفريق يوهانس تيسفاماريوم، ولقاء البلدان المساهمة بقوات أثناء العمل، كما أننا تلقينا معلومات من نائبي الممثل الخاص للأمين العام، رايسيدون زينينغا وتوبي لانزير، عن عملية بعثة الأمم المتحدة والحالة الإنسانية. وتوجهنا برسالة شكر إلى جميع مكونات بعثة الأمم المتحدة على عملها الجريء، وأبلغناها أنها تحظى بكامل دعم المجلس لها.

وقبل أن أختتم كلامي، اسمحوا لي أن أشير إلى أنّ المجلس استخدم أيضا وقت العبور في نيروبي للاجتماع مع الرئيس الكيني كينياتا، وعقد اجتماعا مشتركا للمجلس ووزراء وممثلين من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بغية إجراء مناقشات تتعلق بجنوب السودان والصومال. وقد وفّر كلا الاجتماعين أفكارا قيّمة بينما نواصل العمل الوثيق مع المنطقة لتحقيق السلام والأمن في كلا البلدين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

إن الجزء الصومالي من الرحلة كان بالشراكة بين المملكة المتحدة ونيجيريا. لقد ركزت الزيارة على التقدم المحرز نحو إجراء انتخابات في عام ٢٠١٦، بما في ذلك مشاركة المرأة؛ والوضع الأمني، وبخاصة الحملة ضد حركة الشباب؛ والحالة الإنسانية. وكانت تلك الزيارة هي الأولى التي يقوم بها مجلس الأمن إلى الصومال منذ عام ١٩٩٤.

الرئيس حسن شيخ محمود، ورئيس الوزراء عبد الوالي شيخ أحمد، ورئيس مجلس النواب محمد عثمان جواري، رحبوا ترحيبا حارا بهذه الزيارة التاريخية، وأشادوا بالأمم المتحدة كمساهم رئيسي في حماية سيادة الصومال. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرزه الصومال على مدى العامين الماضيين. وشددنا على أهمية الوحدة في حكومة الصومال الاتحادية. وكررنا الكلام عن أهمية قيام الحكومة في الصومال بإجراء استفتاء على الدستور في عام ٢٠١٥، وإجراء انتخابات ديمقراطية في عام ٢٠١٦. ونتطلع إلى سنّ حكومة الصومال تشريعات رئيسية، بما في ذلك إنشاء لجنة الانتخابات. ونؤكد أيضا على أهمية مشاركة المرأة في عملية السلام والمصالحة.

وبالانتقال إلى الوضع العسكري، كان أعضاء المجلس متحدين في كيل المديح لما أبدته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي من شجاعة وتضحيات في السعي لتحقيق السلام في الصومال. وكررنا تصميمنا على وضع حد للتهديد الذي تشكله حركة الشباب في الصومال والمنطقة. وشددنا بوجه الخصوص على أهمية تحقيق الاستقرار وتوفير الخدمات الأساسية في المناطق التي استُردت من حركة الشباب. وقامت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس الجيش الوطني الصومالي بإطلاع مجلس الأمن على خطط المرحلة التالية من عملياتهما ضد حركة الشباب. وذكّر قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أعضاء المجلس بأهمية توفير مروحيات هجومية لعملياتها ضد حركة الشباب.

وأبلغت حكومة الصومال مجلس الأمن حول التدابير التي اتخذتها لإدارة تدفق الأسلحة بطريقة أكثر فعالية. وردا على ذلك، شدد أعضاء مجلس الأمن على أهمية الامتثال لمتطلبات مجلس الأمن حيال إدارة الأسلحة والذخيرة.

وقامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بإطلاع مجلس الأمن على الحالة الإنسانية في الصومال. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء أن النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة ينقصه التمويل إلى حد كبير، وهو يلتزم بحثّ الدول الأعضاء على التبرع للصندوق الإنساني.

لقد غادر أعضاء مجلس الأمن الصومال مع الشعور بالتفاؤل. هناك بلا شك تحديات هائلة لا تزال قائمة، لا سيما في مجال الأمن. ولكنني أعتقد أنه من الإنصاف القول لو تابعت الحكومة تنفيذ التزاماتها لصالح الشعب الصومالي، ووضعت خلافاتها جانبا، لزاد حينئذ الشعب الصومالي من فرص تحقيق السلام والازدهار المستحقَين عن جدارة.

أخيرا، بصفتي رئيسا للمجلس، أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمانة العامة وجميع القادة المشاركين على دعمهم لتنظيم هذه الرحلة. أعلم أن أيامها الخمسة كانت مرهقة، لكنني أعتقد أن العديد من المواضيع التي تمّ بحثها، بما في ذلك منع نشوب الصراعات والمساءلة، هامة بصورة حيوية لعملنا هنا في نيويورك. إن السفر إلى جنوب السودان والصومال قد وفّر لنا أفكارا إضافية في منطقتين من مناطق الصراع، التي نتناولها مباشرة في المجلس.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.